

إجراءات الحكومة العراقية السياسية والقانونية لفك الحصار

أ.د. عبد العباس فضيخ المنقوشى
جامعة كربلاء - كلية التربية للعلوم الإنسانية - قسم
الجغرافية التطبيقية

أفراح حسين جواد
جامعة كربلاء - كلية التربية للعلوم الإنسانية -
قسم الجغرافية التطبيقية
Afrably246@gmail.com

الملخص:

لقد استخدمت الحكومة العراقية عدة وسائل للتخلص من الحصار الجائر التي فرض على العراق خلال حكم صدام حسين ، وقد تمت موافقة الحكومة على كافة القرارات التي اصدرتها الامم المتحدة بحق العراق للتخلص من الحصار الذي جعل الشعب العراقي يعيش في حالة من الرعب و لايد من استخدام الوسائل للتخلص من هذه الحالة ، ومن بين هذه الوسائل هي نزع اسلحة الدمار الشامل التي اودت بحياة الكثير من ابناء الشعب العراقي وسقوط النظام العراقي التي بات يهدد حياة الكثير من العراقيين من جراء العمليات الاجرامية التي كان يقوم بها ضد ابناء شعبة ،حيث اظهرت نتائج البحث ان لايد من اتخاذ الحكومة هذه الاجراءات لفك العراق من الحصار.

الكلمات المفتاحية: الحكومة العراقية -الحصار - سياسية.

Government's political and legal measures to end the siege the Iraqi

Afrach Hussein Jawad
University of Karbala - College of
Education- Dept. of Applied
Geography

Prof. Dr. Abd Al-Abbas Fadikh Al-Manqoushi
University of Karbala - College of Education-
Dept. of Applied Geography

Abstract:

The Iraqi government has used several means to get rid of the unjust siege imposed on Iraq during the rule of Saddam Hussein, and the government has approved all the resolutions issued by the United Nations against Iraq to get rid of the siege that made the Iraqi people live in a state of terror, and the means must be used To get rid of this situation, and among these means is the disarmament of weapons of mass destruction that claimed the lives of many of the Iraqi people and the fall of the Iraqi regime, which threatens the lives of many Iraqis as a result of the criminal operations that it was carrying out against the people of its people, as the results of the research showed that it is necessary to From the government taking these measures to lift Iraq from the siege.

Keywords: Iraqi government - siege – political.



اولا: المقدمة

لقد تعرض العراق الى العديد من العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس ونتيجة الاحتلال العراقي للكويت فرض مجلس الامن العديد من العقوبات الاقتصادية على العراق ومن ضمنها الحصار الاقتصادي الذي استمر لفترة طويلة واعتبر الحصار وسيلة لمعاقبة العراق وذلك لاختراقه احكام القانون الدولة وترك اثارا مدمرة على الاقتصاد العراقي المتمثل في تدمير الموارد المالية و البنى التحتية لكافة القطاعات الانتاجية من مصانع ومصافي ومحطات توليد ومحطات المياه والمجاري والذي اثر بدوره على مظاهر الحياة الاجتماعية للمواطنين وبالتالي افرزت هذ الاثار العديد من المعاناة للعراقيين بسبب الفقر والبطالة وتفكك النسيج الاجتماعي الذي تمثل بالنهب والسلب والاعمال الاجرامية كما وعانى فيها العراق من عزلة شديدة من معظم دول العالم سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً أصبح العراق بعدها من أكثر دول المنطقة تأخرأ ويعتقد البعض ان الحصار جاء بسبب احتلال العراق للكويت في ٢ آب عام ١٩٩٠ وان الهدف الاساسي وراء فرض الحصار هو نزع اسلحه الدمار الشامل وتغيير النظام الدكتاتوري في العراق وتفتيت وحدة العراق ومن ثم الهيمنة عليه و كان للقيادة العراقية ورعوتها وعدم احترامها للعلاقات الدولية وتسلسلها وبقساوة عالية وساخطة على الشعب العراقي ذريعة للغرب بالبحث عن اغدار لأنهاء وسقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ ، ثم تحرير العراق من الدكتاتورية وبناء نظام ديمقراطي.

اولا الاجراءات القانونية وتتمثل بما يأتي

* نزع اسلحة الدمار الشامل (Disarming weapons of mass) (destruction)

ساقطت الادارة الامريكية مدعومة بأعلام امريكي حاذق و اوروبي وعربي مع جيش من الدبلوماسيين وجعلت منه شيطان يمتلك قوة يهدد الاقليم وسائر الديمقراطيات في العالم بعد ان استخدم السلاح ضد شعبية و دول الجوار^١ فأكدت تقارير امريكية ان العراق يمتلك قدرات كبيرة لا نتاج عناصر كيميائية متطورة وعناصر بيولوجية فضلا عن انه يمتلك برنامجا متقدما لا نتاج اسلحة نووية باستثناء المواد الانشطارية ومنها برامج الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم^٢ ولهذا قامت الولايات المتحدة الامريكية وبدوافع صهيونية وبريطانية لحياكة قرارات دولية ظالمة الغاية منها اذلال العراق كي لا يمكن الافلات منها كمقدمة لاحوائه ومن ثم القضاء عليه^٣ وكان القرار (٦٨٧) الذي صدر في ٣ نيسان ١٩٩١ اول القرارات التي ايدت ذلك ، اذ يعتبر هذا القرار من الاليات الاساسية لتثبيت حرب العقوبات على العراق الذي اشترط فيه على التخلص من اسلحة الدمار الشامل لرفع الحصار حيث اصدر الامين العام للأمم المتحدة تشكيل فرق تفنيس دولية مهمتها نزع اسلحة الدمار الشامل وامر بتعيين ٢٠ عضوا في اللجنة الخاصة التي ستقوم بنزع اسلحة العراق الكيماوية والبيولوجية^٤ اذ تم تشكيل لجنة خاصة للتحقق من

تنفيذ هذه الطلبات (UNSCOM) عام ١٩٩١ وتقرر هذه اللجنة ان يفتش المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مع اللجنة الخاصة قدرات العراق النووية بهدف تأكيد إجراءات الرقابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ° وقد كان الهدف من تشكيل هذه اللجنة الأشراف على تنفيذ الفقرات الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق اذ تدخلت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في تشكيلها مما اثر على مصداقية عملها واصبحت اداة سياسية لتنفيذ مطالب الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وليس مطالب وشرعية الامم المتحدة^٦ ثم لحق قرار ٦٨٧ القرار ٧٠٧ في اغسطس عام ١٩٩١ ونص هذا القرار على ادائه انتهاك العراق لعدد من التزاماته بالتعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ويطلب العراق ان يقدم كشف عن جميع برامجه الخاصة بتطوير أسلحة الدمار الشامل والقذائف التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومترا^٧.

وفي ١٤ مايو عام ١٩٩١ وصلت الى العراق اولى بعثات التفتيش اذ طلب مجلس الامن من البعثة بتشكيل لجنة خاصة تقوم بتدمير ترسانة العراق الكيماوية في مدة ٤٥ يوماً وفي ٢٢ يونيو وصلت بعثة اخرى وطافت بعدد من المواقع وطلبت تعزيزها بعدد من المتخصصين وفي الوقت نفسه كان هناك بعثة اخرى تتولى مهمة تدمير قواعد الصواريخ^٨ وعلى الرغم من برنامج تسليح العراق الكيماوي بالاعتماد على استيراد المواد الأولية والمعدات اللازمة للإنتاج اذ بدأت لجنة (يونسكوم) عملها بقيادة رودلف ايكبوس وخولت بموجب القرار ٦٨٧ ممارسة اجراءات التفتيش عن الاسلحة البيولوجية والكيماوية والصواريخ الباليستية وتدمير اي موقع يحتوي على انتاج او المساعدة في انتاج او تخزين اي من المواد البيولوجية والكيماوية وقد عرض العراق على اللجنة في بيان متكامل تدمير ذخائر وعناصر ومعدات انتاج تعود الى كل فئات اسلحة الدمار لكن اللجنة ادعت بانها لا تملك أي توثيق لما قام به العراق وفي عام ١٩٩٣ زارت اللجان التفتيشية العراق ووصلت الى (٦٣) بعثة للتأكد بالالتزام صدام بمقررات مجلس الامن وبحثا عن هذه الاسلحة^{١١} وعلى الرغم من الزيارات والبعثات التي قامت بها تلك اللجان الى مواقع التدمير الا انها استطاعت ان تثبت خلو العراق من تلك الاسلحة خاصة بعد ان قام خبراءها باحتساب كمية الاسلحة والاعتدة المدمرة^{١٢}.

لقد واصلت الولايات المتحدة الأمريكية محاولاتها في التأثير على العراق من خلال تأجيج الخلافات بين الحكومة العراقية وفرق التفتيش (الدولية) كما ان الحكومة العراقية لم تكن صريحة في بعض المواقف لذلك وصلت حدة الخلاف بين الحكومة العراقية وفرق التفتيش الدولية حدثها في حزيران ١٩٩٦ بين رئيس الفريق رالف ايكبوس واعضاء فريقه^{١٣} وقد أكد سكوت ريتز ضابط الاستخبارات في البحرية الأمريكية الذي وضعته حكومته للعمل مع فرق التفتيش , وكان القائد المرافق لهذه الفرق لعدة سنوات بان ليس لدى العراق ما يهدد به أحداً وإن فرق التفتيش تقوم بعمل تجسسي يمس أمن العراق وسيادته

وفي ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٩٨ بدأت ازمة القصور الرئاسية عندما نقلت شبكة (CNN) قول الرئيس الامريكي ان هناك ٧٨ قصر وان هذه القصور تحتوي على اسلحة الدمار الشامل

حيث جرت محاولات بين كوفي انان وطارق عزيز على توقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين اكد العراق من خلال المذكرة التزامه الكامل بالتعاون مع اللجنة الخاصة وموافقته على اجراء التفتيش^{١٥} ومن ضمنها القصور الرئاسية وبالفعل وافق العراق على تفتيش هذه المواقع بغية إقناعهم بخلوها من أية وثائق أو ومواد محظورة^{١٦} واشترط العراق ألا يكون بين الضيوف أعضاء من فرق التفتيش التابعين للجنة الخاصة^{١٧} وبعد دخولهم المواقع والقصور الرئاسية المحددة في الخامس من نيسان ١٩٩٨ أبدى خبراء الأمم المتحدة اطمئنانهم للتعاون الذي أبدته السلطات العراقية كما أوضحوا خلو هذه المواقع من الأسلحة المحظورة الامر الذي اثار الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من احتمال تطوير برامج أسلحته المحظورة على اثر توقف عمل اللجان التابعة للأمم المتحدة لنزع اسلحة الدمار الشامل خلال عام ١٩٩٨^{١٨} وفي السابع عشر من نيسان اندلعت مواجهات جديدة بين باتلر ومجموعته وبين السلطات العراقية عندما أثار رئيس (اللجنة الخاصة) موضوع عدم تقديم الحكومة العراقية لبيان كامل عن برنامجها للأسلحة البيولوجية فردت بغداد في العشرين من نيسان ١٩٩٨ باتهامها لباتلر بافتعال الأزمات لإطالة أمد الحصار على العراق وفي ٣ آب عام ١٩٩٨ طلب طارق عزيز من بتلر بإبلاغ مجلس الامن بان العراق قد نفذ جميع التزامات قرار مجلس الامن ٦٨٧ على امل ان يقوم مجلس الامن بتخفيف العقوبات على العراق الا ان بتلر رفض ذلك بحجة ان تقرير العراق حول برنامج الاسلحة غير دقيق^{١٩} فقد استخدمت الاستخبارات الامريكية اليونسكوم في التجسس والاتصالات العسكرية والامنية العراقية^{٢٠} لذلك حاولت الحكومة العراقية بتشكيك في مصداقية اليونسكوم بعذر صلاتها مع المخابرات (الاسرائيلية)^{٢١} إذ إن اللجان الدولية قادت ٢٥٠ عملية تفتيش في مختلف المواقع العسكرية والمدنية العراقية وحتى الرئاسية ولم تعثر في أي منها على أي شبهة في تطوير العراق لأسلحة دمار شامل، وبعد عدة استقرايات طرد العراق أولئك المفتشين^{٢٢} وبعد ان توقفت اعمال التفتيش في العراق من قبل اللجنة الخاصة في ١٦\١٢\١٩٩٨ بقرار من رئيسها ريتشارد بتلر اصدر امره بسحب جميع مفتشي لجنته من العراق وتبعة بعد ذلك محمد البرادعي بإصدار امره بسحب جميع مفتشي وكالته من العراق^{٢٣} اذ استخدمت فيها الولايات المتحدة الامريكية القوة العسكرية على نطاق واسع و كان هدف هذه الحملة اجبار صدام حسين على الالتزام بالقرارات الدولية واضعاف قدرة العراق العسكرية التي يهدد بها جيرانه واستمرت هذه العملية مدة اربع ايام

وفي أعقاب قرارات مجلس الأمن أواخر عام ١٩٩٨ التي تدين العراق وقف جميع أعمال نزع السلاح الخاصة بلجنة الأمم المتحدة الخاصة ووقف جميع عمليات المراقبة (قرار مجلس الأمن رقم ١٢٠٥ (١٩٩٨) بتاريخ ٥ نوفمبر) ووضع تقرير نهائي يقدمها فريق نزع السلاح الى مجلس الامن اذ كانت المناقشات التي جرت في مجلس الأمن ان تكون هناك قرارات بديلة خلال ثماني اشهر تصل ذروتها في قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ عام (١٩٩٩) المعتمد في ديسمبر ١٩٩٩ بأغلبية ١١ صوتاً لصالح قرار مع امتناع أربعة أعضاء عن التصويت (الصين وفرنسا وماليزيا وروسيا) وكان من شروط القرار ان يتم رفع كثير من نواحي العقوبات

الاقتصادية في حالة قيام لجنة انموفيك بالتصديق على صحة أحرار العراق تقديماً واضحاً على عمليات نزع أسلحة الدمار الشامل ومقابل ذلك ان يقوم المجلس كل اربعة اشهر التخفيف من العقوبات الاقتصادية^{٢٦} وقد اعلنت الولايات المتحدة الامريكية ان الحصار سيبقى مفروضاً على العراق حتى وان ابدى العراق تعاونه مع اللجان الدولية مما يؤكد على ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تريد اكثر من مجرد تجريد العراق من اسلحة الدمار الشامل^{٢٧} حيث ظهرت الحاجة إلى إصدار قرار جديد من مجلس الأمن بشأن العراق بسبب المواجهة المستمرة بين العراق ومجلس الأمن بخصوص التفتيش عن أسلحة العراق^{٢٨} وعملت الامم المتحدة القرار ١٢٨٤ للرصد والتحقق ولجنة التفتيش (الإنموفيك) التي احتفظت بلجنة الأمم المتحدة الخاصة بالولاية والحقوق والامتيازات والتسهيلات والحصانات^{٢٩} اذ كان هذا القرار مكملاً لقرار رقم ٦٨٧ عام ١٩٩١ وبموجب هذا القرار الذي صدر عام ١٩٩٩ علقوا العقوبات بدلا ان ترفع ولكن العراق اعلن احتجاجه عن القرار الجديد معتبره فحا منصوباً له اذ تم بعد ذلك تأسيس لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (إنموفيك) عام ١٩٩٩ بقيادة هانز بليكس تحت الفصل السابع من الميثاق وقد حدد مجلس الامن اسس تشكيلها بان تكون اسسا تطوعية للإشراف على تدمير اسلحة العراق مقابل رفع الحصار^{٣١} وعندما تأسست اللجنة بموجب هذا القرار رأى مجلس الامن ان اسلحة الدمار الشامل قد تكون وما زالت موجودة في العراق على الرغم من ان العراق قد خضع لعمليات نزع السلاح التي نفذتها لجان الامم المتحدة التفتيشية^{٣٢} وعلى الرغم من ان هذه اللجان لم تعثر على اسلحة دمار الشامل حسب اعترافات كل رؤساء المفتشين وخلوها من برامج الانتاج الان امريكا اصرت على ادعاء العراق امتلاك اسلحة الدمار الشامل واعتبرته سبباً لفرض الحصار^{٣٣} ثم ان استمرار عمل هذه اللجنة عدة سنوات ادى الى حدوث ازمات بين العراق وهذه اللجان تم على ضوءها ايقاف العمل لفترات متقطعة وعلى الرغم من انها قدمت العديد من التقارير التي تشير ان العراق لا يمتلك اسلحة الدمار الشامل الا ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكثف بذلك فواصلت الضغط على مجلس الامن والوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواصلة العمل والضغط على العراق للكشف عن أسلحته المحصورة اذ اوضحت هذه اللجنة ان فريق الاستقصاء المعني بالعراق لم يعثر على وجود مخزون من اسلحة الدمار الشامل والعوامل المنتجة بكميات له، حيث شكك في ذلك عضوان في لجنة الامم المتحدة الخاصة بالمراقبة والتفتيش في تقارير الولايات المتحدة عن وجود اسلحة الدمار الشامل في العراق ولهذا تم تعيين وتدريب موظفي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش التخطيط والاستعدادات لاستئناف عمليات التفتيش في العراق آنذاك التي استمرت على مدى عامين قادمين وبدأت المناقشات في النهاية مع العراق في مارس ٢٠٠٢^{٣٦} ففي ٣١ يوليو عام ٢٠٠٢ اعلن الدبلوماسي السويدي رودلف ايكوس في حديثه ان الولايات المتحدة الامريكية كانت تسعى للتأثير على عمل المفتشين وذلك من اجل تحقيق مصالح معينة^{٣٧} وفي اب عام ٢٠٠٢ عرض العراق على الأمم المتحدة عرضاً صريحاً بقبول عودة المفتشين الدوليين إلى أراضيها لاستئناف نشاطهم ، والذي كان قد انقطع في كانون الأول من عام ١٩٩٨

^{٣٨} وقد اعتمد مجلس الأمن بالإجماع قرار مجلس الأمن ١٤٤١ في ٨ نوفمبر ٢٠٠٢ والذي نص على تعزيز التفيتش للنظام العراقي الحاكم إذ أقامت منطقتي حظر الطيران العراقي بتقسيمه على منطقة شمالية وجنوبية وأخرى في الوسط على أساس العرق والطائفية. وامام هذا الضغط الأمريكي على اعضاء مجلس تم التصويت على مشروع الرقم ١٤٤١^{٤٠} وكان هدف الولايات المتحدة من تطبيق هذا القرار ١٤٤١ إضعاف النظام العراقي وخلخلته من الداخل، وذلك من خلال سحق العراق تحت تثير الصراع الطائفي والعراقي والمؤسسات الاعلامية والثقافية والجهد المخبراتي والحلفاء داخل العراق^{٤١} ان السبب الاساسي الذي سعت الولايات المتحدة الامريكية لتغيير النظام اعتبار الرئيس الامريكي بوش ان العراق يشكل خطرا وتهديد للاستقرار الاقليمي والدولي ويأتي في مقدمه الدولية هو الصراع الاقتصادي بين امريكا والصين لذلك كان توجه الرئيس بوش على النفط العالمي وخاصة العراقي حيث كشف برنامج (بي بي سي نيوز نايت) بان بوش قد دبر خططا للحرب على العراق من اجل النفط^{٤٢} بتسريب سيناريوهات عديدة للهجوم والخطط العسكرية والتي تتضمن قوات ضخمة أحيانا وضربات سريعة^{٤٣} إذ هينت هذه الاوضاع للولايات المتحدة الامريكية التدخل في شؤون العراق ، وقامت بتسريب سيناريوهات عديدة للهجوم والخطط العسكرية والتي تتضمن قوات ضخمة أحيانا وضربات سريعة أحيانا أخرى^{٤٤} اكدت بعض لتقارير ان الولايات الأمريكية لا تمتلك ادلة على وجود اسلحة الدمار الشامل اذ لو كانت تمتلك اي دليل لكانت قدمتها^{٤٥} وصرح رئيس لجنة التفيتش الدولي هانس بليكس بانه لا يكشف عن اسماء الشركات التي زودته بمعلومات عن أسلحة الدمار الشامل بحجة ان تلك الشركات سوف تتوقف عن تزويد لجنته بالمعلومات بعد انتهاء عملها^{٤٦} لقد حاولت الولايات المتحدة الامريكية منذ البداية اعاقه عمل اللجان الدولية وذلك بطلبها زيارة مواقع حساسة ولأصله لها بأعمال التفيتش كالمواقع الرئاسية وذلك من اجل دفع العراق لرفض هذه الاعمال بغرض ايجاد الحجج القانونية لغزو العراق تحت ذريعة عدم تنفيذ العراق لهذه القرارات ، ولقد قامت بالتشكيك في أية محاولة عراقية للتصالح مع أية دولة عربية أو إقليمية وعندما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بأن خططها اتجاء العراق التي تمثلت في فرض الحصار الشامل، ومنطقتي حظر الطيران في شمالي العراق وجنوبه^{٤٧} وقد بدأت بعد ذلك سلسلة من الصراخ والتوتر بين أمريكا وحلفائها من ناحية والعراق ناحية أخرى، تخللتها عمليات هجومية مسلحة من قبل أمريكا على أهداف عسكرية ومدنية، لتنتهي هذه العمليات باحتلال العراق في ٣ نيسان عام ٢٠٠٣ تحت ذريعة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية التي تشكل تهديدا لأمن أمريكا وحلفائها، ثم تحرير العراق من الدكتاتورية وبناء نظام ديمقراطي

٤٨

ثانيا: الاجراءات السياسية وتمثل

*الاطاحة بالنظام العراقي (صدام حسين)

تعود خطة الحرب وسقوط صدام الى بداية عام ١٩٩٨ عندما تبنى الرئيس الامريكى بيل كلنتون مشروع قانون تحرير العراق الذي اقره الكونغرس الامريكى والذي سهل فيما بعد هذا القانون للرئيس جورج بوش غزو العراق^{٤٩} وخصص مبلغ ٩٧ مليون دولار للمعارضة العراقية لمساعدتها في ازاحة صدام حسين عن السلطة اصبح قانون تحرير العراق يلزم الحكومة الامريكية بسياسة تغير النظام^{٥٠} وامر بيل كلينتون القيام بعملية ثعلب الصحراء للتخلص من نظام الحكم وحاول الاسراع بهذه العملية وذلك بمساعدة المعارضة العراقية حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية تتبنى سياسة الاحتواء وجعل العراق تحت القوة العسكرية^{٥١} لكن هذه العملية لم تؤثر في أضعافه بل على العكس من ذلك، اذ بدأ العراق يخرج تدريجيا من العزلة في العالم العربي وقد اشتدت مطالب دول عديدة برفع العقوبات المفروضة على العراق لقد تحول صدام حسين بعد عملية ثعلب الصحراء الى حاكم شديد التشكيك بكل اجراءات اليونسكوم والوكالة الدولية حيث اكد ان هاتين المنظميتين يعملون جواسيس للإدارة الامريكية والحكومة البريطانية وان الحكومتين لم يتوصلا الى قناعة بتنفيذ جميع متطلبات قرارات مجلس الامن مما يعني عدم رفع الحصار بقرار مجلس الامن^{٥٢} و قامت الإدارة الأمريكية عن طريق القوة الناعمة بحملة إعلامية لإقناع الرأي العام الأمريكي والعالمى بخيار غزو العراق^{٥٤} وعندما تم تأسيس حكومة امريكية جديدة كان من الصعب على الادارة الجديد ان تقوم بالضغط العسكري الامريكى على العراق مع ما يتناسب (بمبدأ بأول وبعد مرور عقد من العقوبات على العراق وقعت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وكانت هذه الأحداث بمثابة رد فعل على العراق اذ قررت الولايات المتحدة شن حرب على العراق اعتقدت أميركا أنها قادرة على السيطرة على العراق وتحويله إلى نظام ديموقراطي وأنها قادرة على تمويل الحرب ضد العراق من خلال النفط العراقي^{٥٦} حاول المسؤولون الامريكىون ايجاد علاقة ما للعراق بأحداث ١١ سبتمبر من خلال الربط بين اسامة بن لادن وصدام حسين في التعاون بالقيام بالإرهاب وقد اشارت جماعة اليمين المتطرف على الرئيس الامريكى بوش بان تحقيق النصر على العراق يعني نصرا كبيرا على الارهاب^{٥٧} وبعد عام ٢٠٠١ اصبحت الولايات المتحدة اكثر اصرار للإطاحة بصدام حسين لانه لا يهدد المنطقة فحسب بل الامن القومي للولايات المتحدة والعالم خصوصا خاصة وان هناك معلومات استخباراتية تؤكد عن وجود علاقة بين صدام حسين وتنظيم القاعدة^{٥٨} لقد اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية هجمات ٢٠٠١ فرصة ثمينة للولايات المتحدة الامريكية لتحقيق مخططاتها الامبريالية اذ ان هذه الهجمات احدثت تغيرا جوهريا في العقيدة الامنية والعسكرية الامريكية^{٥٩} لكن العراق اثبت كذبة الادعاءات في وجود علاقة تربطه مع الارهاب ومع ذلك اعلنت الولايات المتحدة الامريكية ان التخلص من الارهاب لا بد ان يليه القضاء على نظام الحكم^{٦٠} نجحت الولايات المتحدة بتحجيم العراق لفترة طويلة وصلت الى أربعة عشر عاما بإتباع وسائل سياسية وعسكرية وأخرى اقتصادية

دون بروزه قوة إقليمية في منطقة مملوءة بالمصالح الغربية ومهددة لها لتنتهي حقبة عزل العراق وتحجيم وتعطيل دوره باحتلاله عام ٢٠٠٣ وبذلك أصبحت أهم قوة إقليمية وعربية في المنطقة لتطلق أدوار أخرى حليفة لها تحقق مصالحها^{٦١} إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ خطة عسكرية على العراق تتضمن اخراج صدام من الحكم وبالفعل قامت بعمل عسكري لا سقاط صدام حسين واحتلال العراق عام ٢٠٠٣^{٦٢}

الهوامش

- ١- كمال ديب ، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٣
- ٢- محمد عثمان ، اسلحة الدمار الشامل ، الطبعة الاولى ، دار النهضة للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠٠٧ ،
- ٣- جاسم احمد جاسم ، الاستراتيجية الامريكية للحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل (دراسة مقارنة بين العراق وكوريا الشمالية) ، اطروحة دكتوراه ، المعهد العالي للدراسات السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ،
- ٤- عماد خدوري ، سراب السلاح النووي العراقي مذكرات واوهام ، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥
- ٥- مصطفى غيثان عبد الجبار حمزة ، السياسة الامريكية حيال العراق منذ احداث ٢ آب ١٩٩٠ وافاق المستقبل ، رساله ماجستير ، جامعة النهدين ، ٢٠١٣ ، ص ١٧٠ .
- ٦- محمد رضوان منازعات الحدود في العالم العربي ، بلا ، دار افريقيا الشرق ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٢٧ .
- ٧- العراق اسلحة ضخمة تدمير وتقييم حكومة البريطانيين -انظر الرابط : <https://fas.org/nuke/guide/iraq/iraqdossier.pdf>
- ٨- محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج اوهام القوة والنصر ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٩٢
- ٩- جعفر ضياء جعفر ، نعمان سعد الدين النعيمي ، اسلحة الدمار الشامل -الاتهامات والحقائق ، بلا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤
- ١٠- مجموعة من الباحثين العرب ، اسرار التسلح العسكري في العراق منذ عام ١٩٦٨ الفضائح والاحتياالات ، دار الابحاث والدراسات العربية ، بلا ، لندن
- ١١- اقبال هاشم مطشر ، الاثر التراكمي للحصار الاقتصادي في متغيرات مختارة من الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٠ ، اطروحة ، جامعة المستنصرية ، كلية الادارة واقتصاد ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٤ .
- ١٢- جاسم احمد جاسم ، الاستراتيجية الامريكية للحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل (دراسة مقارنة بين العراق وكوريا الشمالية) ، اطروحة دكتوراه ، المعهد العالي للدراسات السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ،
- ١٣- عادل محمد حسين العليان ، العراق في السياسة الامريكية المعاصرة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠١١

- ١٦- سامي شبر ، جزاءات الامم المتحدة ضد العراق وجريمة الابادة الجماعية ، ترجمة رياض القيسي ، بلا ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- ١٧- فراس ابراهيم حميد ، ازمة القصور الرئاسية بين الحكومة العراقية ولجنة التفتيش الخاصة ١٩٩٧-١٩٩٨ ، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية ، العدد ٣ ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١١ .
- ١٨- يونس خليل ، الحرب على العراق يوميات ووثائق وتقارير ١٩٩٠-٢٠٠٥ ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .
- ١٩- حميد حمد السعدون ، فوضوية النظام العالمي الجديد واثارة على النظام الاقليمي العالمي ، دار الطليعة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، ٢٠٠٤ .
- ٢٠- محمد كاظم المعيني ، البرنامج النووي العراقي وعملية نزع اسلحة الدمار الشامل ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٥٠ ، العراق ، ٢٠١٥ ،
- ٢١- نعمان عبد الرزاق السامرائي ، امريكا العراق عشق - دائم ام طلاق بائن ، الطبعة الاولى ، الرياض ، ٢٠١٤ ،
- ٢٢- احتلال العراق واكثوبة اسلحة الدمار الشامل ، مقالة ، وكالة يقين للأنباء ، ٢٠١٩ ، للاطلاع على المزيد انظر الرابط: <https://yaqein.net/reports/184247>
- ٢٣- عبد علي كاظم المعموري ، بسمة ماجد المسعودي ، الامم المتحدة والتضحية بالأمن الانساني حالة العراق ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، بغداد ، العراق ، ٢٠١١
- ٢٦- جريجوري جوز الثالث ، السياسة الامريكية تجاه العراق ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٣
- ٢٧- ميلان راي ، خطة غزو العراق ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠٠٣
- ٢٨- خالد احمد السهلي ، حرب الخليج الثالثة (٢٠٠٣) وانعكاساتها على دولة الكويت ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، الاردن ، ٢٠١٢ ،
- ٢٩- هانز بليكس ، نزع سلاح العراق الغزو بدلا من التفتيش ، ترجمة داليا حمدان ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ،
- ٣١- ممدوح حامد عطية ، اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط بين الشك واليقين ، الطبعة الاولى ، دار الثقافية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- ٣٢- طه نوري ياسين الشكرجي ، الحرب الامريكية على العراق ، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٤ ، عمان ،
- ٣٣- سلام عودة المالكي ، الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ الدوافع والاهداف ، العارف للمطبوعات ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠١٠ ،
- ٣٦- يفجيني بريماكوف ، العالم بعد ١١ سبتمبر وغزو العراق ، ترجمة عبد الله حسن ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الاولى ، الرياض ، ٢٠٠٤ ،
- ٣٧- مصطفى جاسم حسين السياسة الخارجية الامريكية والمشرق العربي ما بعد الحرب الباردة ، اطروحة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهريين ٢٠٠٨ ،
- ٣٨- محمد كشيخ خشان الموسوي ، اثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الاسيوي الجديد ، رسالة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١١

- ٤٠- صافيناز علي حسين المسعودي، الربيع العربي في نظرية صدام الحضارات، رسالة، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الانسانية، العراق، ٢٠١٩،
- ٤١- عبد الناصر محمد سرور، دوافع وتدابير القرار الاستراتيجي الامريكي باحتلال العراق عسكريا في ٢٠٠٣، مجلة جامعة الاقصى (سلسلة العلوم الانسانية)، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠١٠، فلسطين، ص ٦٠.
- ٤٢- صافيناز علي حسين المسعودي، مصدر سابق.
- ٤٣- حسن كريم ، الحرب الامريكية على العراق : الاسباب والنتائج ، للاطلاع على المزيد انظر الرابط <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content:>
- ٤٤- وكالة الانباء العراقية ، ٢٠٠٢، للاطلاع انظر الرابط : <https://nointervention.com/archive/Iraq/gov/www.uruklink.net/mofa/txt/aneWS31012003m.htm>
- ٤٥- عبد الكريم العلوجي ، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الامريكي ، الدار الثقافية للنشر ، الطبعة الاولى ، القاهرة، ٢٠٠٧
- ٤٦- كمال ضاحي عواد ، العلاقات الامريكية ٢٠٠٣-٢٠١١، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الآداب والعلوم السياسية، الاردن ، ٢٠١٦
- ٤٧- ظافر طاهر حسين العراق والاحتلال الامريكي دراسة في مستقبل الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٦، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٨
- ٤٨- عبد الستار حسين الجميلي ، النظام القانوني لنزع اسلحة الدمار الشامل في ضوء القانون الدولي العام ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٤، جامعة سامراء، ٢٠١٣
- ٤٩- غسان شربل ، العراق من حرب الى حرب (صدام مر من هنا) ، سلسلة مجمعة من جريدة الحياة ، العراق ، ٢٠١٠،
- ٥٠- علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق (ربح الحرب وخسارة السلام) ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، الاردن ، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩
- ٥١- سوّد فؤاد الالوسي، الغزو الامريكي للعراق حقائق وارقام، الطبعة الاولى ، دار المعتز ، الاردن ، ٢٠١٢
- ٥٣- حامد الحمداني ، صدام والفتح الامريكي (غزو الكويت وحرب الخليج الثانية)، مركز المحروسة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، ٢٠١١
- ٥٤- احمد نزيه ، مقاله بعنوان هجمات ١١ سبتمبر العراق ضحية سددت فاتورة الحرب على الارهاب . للاطلاع انظر الرابط : <https://akhbarelyom.com/news/newdetails>
- ٥٧- شفيق ناظم الغبرا ، سياسة صدام ساهمت في تدمير الدولة العراقية وسقوط نظام صدام حسين ، ٢٠١٧، للاطلاع انظر الرابط : <https://ar.qantara.de/content>
- ٥٨- ابو بكر المبروك بشير ابو عجيله، أثر احداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط (٢٠٠١-٢٠٠٨) اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، ٢٠١٠
- ٥٩- عبد علي كاظم المعموري ، مالك متعب الجميلي ، النفط والاحتلال في العراق ، دار بيسان للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠١١

- ٦٠- محمد الهزاط ، الاهداف الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية في العالم بعد الحرب الباردة ، شؤون عربية العدد ١١٤ ، لبنان ، ٢٠٠٣ ،
- ٦١- محمد كشيخ خشان الموسوي، أثر موقع العراق الجغرافي السياسي في مستقبل علاقته مع دول المجال الاسيوي الجديد، رسالة، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠١١
- ٦٢- اندرو كوكيوزون ، باتريك كوكيوزون ، صدام الخارج من تحت الرماد (ولادة صدام حسين من جديد) ترجمة علي عباس ، دار المنتظر ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠٠٠ ،

الاستنتاجات:

١. غياب الجيوبولتك العراقي والذي يهدف الى ما يجب ان تكون عليه دولة العراق.
٢. يوفق النظام السابق في استخدام القوة والحرب في السياسة الدولية كونها وسيلة تحتاجها الشعوب لنيل حقوقها وليس اداة شر وهنا القوة والحرب تصبح اداة بوجهين والسياسي الناجح لابد ان ينادر قيمها من اجل مصلحة دولته، وهذا لم نجده في السلوك للنظام السابق.
٣. كان سلوك النظام السابق في العلاقات الدولية غير موفق في تطوير المصالح المشتركة بين الامم او ايجاد طرائق للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول.
٤. تعتبر القرارات التي اتخذت بحق العراق من الاليات الاساسية لثنييت حرب العقوبات على العراق.
٥. بروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى تحاول فرض سيطرتها على العراق باعتباره يشكل خطرا وتهديد للاستقرار الاقليمي والدولي، ولاسيما ان العراق يأتي في مقدمة الدول غنى في الانتاج النفطي.

التوصيات:

١. لابد من الاستفادة من اخطاء الحكومة العراقية وعدم تكرارها واعتماد التنمية الشاملة وصولا الى عافية داخلية تؤسس عليها بناء علاقاتها الدولية.
٢. الابتعاد عن الشخصية في عملية اتخاذ القرار والاعتماد على القرارات التي يصدرها مجلس الامن لتلافي الاخطار التي يتعرض لها العراق.
٣. اعتماد جيوبولتيك حاذق واتخاذ كافة الوسائل اللازمة لكي تضمن للعراق عدم تعرضه الى مثل هذه العقوبات في المستقبل.
٤. العمل على وضع خطة استراتيجية لتخليص العراق من الخطر الذي يهدد امنه الداخلي والخارجي.
٥. لابد من تقوية علاقة العراق مع دول الجوار الاقليمي لكي يتلافى الخطر الذي يتعرض له مستقبلا.